

تقرير

2026-1-21

غرينلاند 2026

النزاع الذي يهدد بتفكيك الناتو وتغيير النظام العالمي

لم تعد غرينلاند في مطلع عام 2026، مجرد مساحة بيضاء شاسعة على الخريطة، أو وجهة نائية لعلماء المناخ؛ بل تحولت إلى بؤرة لأخطر أزمة جيوسياسية تواجه التحالف الغربي منذ الحرب العالمية الثانية. هذه الجزيرة القطبية، التي طالما اعتبرت "الحديقة الخلفية الهادئة" لأوروبا في القطب الشمالي، باتت اليوم ساحة صراع مفتوح تتداخل فيه طموحات الهيمنة الأمريكية، وحق تقرير المصير للشعوب الأصلية، وحسابات الأمن القومي الأوروبي، في مشهد يعيد رسم خرائط النفوذ العالمي.

الجغرافيا السياسية للعملاق الجليدي

لفهم سبب هذا الصراع الدولي، يجب النظر إلى ما تخفيه تضاريس غرينلاند. إنها أكبر جزيرة غير قارية في العالم بمساحة تتجاوز مليوني كيلومتر مربع، إلا أنها تمثل مفارقة ديموغرافية صارخة، حيث يقطنها أقل من 60 ألف نسمة (أقل كثافة سكانية عالمياً)، يتركز معظمهم في السواحل الجنوبية والغربية.

تكمّن القيمة الاستراتيجية للجزيرة في ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. **الموقع الحاكم:** تتربع غرينلاند بين المحيطين المتجمد الشمالي والأطلسي، وتشكل جغرافياً جزءاً من الصفيحة القارية لأمريكا الشمالية (تبعد 26 كم فقط عن كندا)، لكنها سياسياً وتاريخياً تدور في فلك أوروبا عبر الدنمارك. هذا الموقع يجعلها بوابة التحكم في الممرات البحرية الجديدة التي يفتتحها ذوبان الجليد، وحارسة "فجوة جي أي يو كي (GIUK) الحيوية لمراقبة الغواصات الروسية.

2. **خزينة الموارد النادرة:** تحت غطاءها الجليدي (الذي يمثل 80% من مساحتها ويحوي 10% من مياه العالم العذبة)، ترقد ثروات قد تغير موازين القوى الاقتصادية. تشير التقديرات إلى احتوائها على 10-15% من الاحتياطي العالمي للعناصر الأرضية النادرة، وهي "المواد الأولية للصناعة الحديثة" الضرورية لكل شيء من الهواتف الذكية إلى مقاتلات F-35، مما يجعلها أمريكياً مفتاح كسر الاحتكار الصيني لهذه المواد الأولية والمعادن النادرة. إضافة إلى ذلك، تزخر الجزيرة باليورانيوم، النفط، الغاز، والرمال الصالحة للإنشاءات.

3. **القلعة العسكرية:** تضم الجزيرة قاعدة "بيتوفيك" (ثول سابقاً)، وهي أقصى القواعد الأمريكية شمالاً، والتي تعد العين التاريخية لنظام الإنذار المبكر الصاروخي، وحجر الزاوية في الهيمنة الفضائية والجوية للولايات المتحدة.

من الاستعمار إلى الحكم الذاتي: مسار متعرج

عاشت غرينلاند تطوراً قانونياً وسياسياً معقداً شكل هويتها الحالية:

أ. **الحقبة الاستعمارية:** ظلت مستعمرة دنماركية مغلقة حتى عام 1953، حين تحولت بموجب الدستور إلى "مقاطعة" وحصل سكانها على المواطنة.

ب. **الحكم الذاتي (1979):** مُنحت حكماً ذاتياً أسس لبرلمان وحكومة محلية.

ت. **نقطة التحول (2009):** انتقلت إلى مرحلة "الحكومة الذاتية"، حيث سيطرت محلياً على الشرطة والقضاء والموارد، وتم الاعتراف باللغة الغرينلاندية، والأهم من ذلك، الاعتراف بحق قومية "الإنويت" في تقرير المصير والاستقلال، بشرط موافقة استفتاء شعبي.

حالياً، تدير كوبنهاغن الشؤون الخارجية والدفاع والسياسة النقدية، وتدفع "منحة مالية" سنوية تغطي نصف ميزانية الجزيرة، وهو ما يمثل "القيد الذهبي" الذي يؤخر الاستقلال التام.

المعادلة الداخلية: بين حلم الاستقلال وواقع الاقتصاد

في الداخل الغرينلاندي، الإجماع على مبدأ الاستقلال شبه مطلق، لكن الشيطان يكمن في التفاصيل والتوقيت. أفرزت انتخابات مارس 2025 مشهداً سياسياً منقسماً إلى تيارين:

1. **تيار "الاستقلال التدريجي":** يمثله حزب "الديمقراطيين" وحزب "سيوموت". يرى هؤلاء أن الاستقلال السياسي دون استقلال اقتصادي هو انتحار. أولويتهم بناء اقتصاد قوي يغني عن المساعدات الدنماركية قبل فك الارتباط.

2. **تيار "الاستقلال الفوري":** يمثله حزب "ناليراك" الصاعد بقوة. يرى هؤلاء في الاهتمام الأمريكي فرصة تاريخية لاستبدال "الكفيل الدنماركي" بشريك أمريكي ثري، مما يسرع عملية الانفصال.

هذا الانقسام الداخلي هو الثغرة التي تنفذ منها القوى الخارجية، حيث تقدم واشنطن نفسها كبديل اقتصادي جاهز لتمويل طموحات الاستقلال، مقابل النفوذ الاستراتيجي.

عودة "مبدأ مونرو" وأزمة 2026

مع بداية عام 2026، وفي ظل ولاية الرئيس دونالد ترامب، انتقلت السياسة الأمريكية تجاه غرينلاند من "الإغراء" إلى "الإكراه"، مستندة إلى إحياء شرس لمبدأ "مونرو" الذي يمنع النفوذ الأجنبي غير الأمريكي في نصف الكرة الغربي. لم تعد واشنطن تكتفي بعرض الشراء كما فعلت في 2019 (وقبلها ترومان في 1946)، بل صعدت الموقف إلى مستوى الأزمة الوجودية للناتو، متذرعة بعدة عوامل:

1. الخوف من التمدد الصيني والروسي في القطب الشمالي.
2. الرغبة في السيطرة المباشرة على سلاسل توريد المعادن النادرة.
3. قناعة الإدارة الأمريكية بأن أوروبا "العاجزة عسكرياً" بعد تجربة أوكرانيا لم تعد مؤهلة لحماية الخاصرة الشمالية لأمريكا.

منذ بداية العام 2026 وتصديقاً للوثيقة المكتوبة التي قدمتها إدارة الرئيس الامريكى دونالد ترامب في نوفمبر 2025 كاستراتيجية للأمن القومي للعام 2026 التي تم تجاهل أوروبا فيها بشكل ملفت. أظهر التطبيق الأولي لهذه الاستراتيجية في قضية غرينلاند تكتيكات أمريكية غير مسبوقة ضد الحليف الأوروبي:

1. التهديد بضم غرينلاند أو فرض السيطرة بحكم الأمر الواقع.
2. استخدام سلاح التعريفات الجمركية العقابية ضد الدول الأوروبية المعارضة على قرار الضم.
3. تجاوز الحكومة الدنماركية وتوقيع اتفاقيات مباشرة مع حكومة غرينلاند المحلية (على غرار اتفاقيات الموارد مع أوكرانيا).

الناتو على حافة امتحان وجودي

تعد هذه الأزمة الاختبار الأخطر في تاريخ حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث تضرب في الصميم المادة الخامسة في ميثاق الحلف (الدفاع المشترك). الوضع الحالي يخلق مفارقة قاتلة: التهديد لسيادة دولة عضو (الدنمارك) لا يأتي من موسكو أو بكين، بل من واشنطن، قائدة الحلف. مما ينذر بتداعيات كارثية لهذه الأزمة على البنية الأمنية الغربية:

1. تصنيف الاستخبارات الدنماركية للولايات المتحدة كـ "خطر أمني محتمل" في ديسمبر 2025 يمثل سابقة تاريخية تنهي عملياً الثقة المطلقة داخل الحلف.
2. تواجه أوروبا خطر الانقسام بين دول "مقاومة" للهيمنة الأمريكية (قد تقودها فرنسا والدنمارك) ودول "مهادنة" تخشى العقوبات الاقتصادية، مما يشل القدرة على اتخاذ قرار موحد.
3. **شلل المؤسسات**: حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد يفقد فاعليته، إذ لا يمكنه تحقيق الإجماع بينما يهدد طرف فيه بضم أراضي طرف آخر.
4. انهيار التماسك الغربي يمنح موسكو وبكين نصراً استراتيجياً دون إطلاق رصاصة واحدة، حيث يظهر الناتو كأداة للهيمنة الأمريكية لا كتحالف بين دول مستقلة.

السيناريوهات المستقبلية ومآلات الصراع

بناءً على المعطيات الراهنة، يتجه مستقبل غرينلاند نحو أحد المسارات الثلاثة:

1. **صفقة "الموارد مقابل الأمن":** التوصل لاتفاق ثلاثي (أمريكي-دنماركي-غرينلاندي) يحفظ ماء الوجه للجميع. تمنح فيه الدنمارك وغرينلاند الولايات المتحدة حقوقاً حصرياً في التعدين وتوسيع القواعد العسكرية، مقابل استثمارات ضخمة وبقاء السيادة "الاسمية" للدنمارك.
2. **الاستقلال المدعوم أمريكياً (السيناريو المرجح):** تدعم واشنطن تيار "ناليراك" والأحزاب الانفصالية للوصول إلى استقلال كامل عن الدنمارك، لتتحول غرينلاند فوراً إلى دولة تدور في الفلك الأمريكي (محمية فعلية) عبر اتفاقيات دفاعية واقتصادية ثنائية، مما يخرج الدنمارك من المعادلة القطبية نهائياً.
3. **تفكك الناتو:** إصرار واشنطن على الضم القسري أو الإكراه الاقتصادي العنيف قد يدفع أوروبا للبحث عن "استقلال استراتيجي" حقيقي، وتجميد التعاون العسكري مع أمريكا، مما يعني نهاية الحقبة الأطلسية كما عرفناها منذ العام 1949.

الخلاصة والاستنتاج

إن أزمة غرينلاند في عام 2026 ليست مجرد خلاف على مساحة جغرافية، بل هي مرآة للنظام العالمي الجديد. إنها تكشف عن تراجع الأيديولوجيا والقيم التي سادت بين الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية لصالح "الجغرافيا السياسية للموارد".

يجد شعب غرينلاند نفسه اليوم في قلب العاصفة، عالقاً بين "مطرقة" الاستعمار الدنماركي القديم التي يحاول التخلص منها، و"سندان" الهيمنة الأمريكية الجديدة التي تحاول إغراءه بالرعاية مقابل الولاء والتخلي عن الاستقلال. النتيجة الاستراتيجية واضحة سواء عبر الدبلوماسية أو الإكراه، فإن جاذبية الجغرافيا تفرض واقعاً جديداً؛ غرينلاند تبتعد تدريجياً عن أوروبا وتنجذب بقوة نحو المجال الحيوي لأمريكا الشمالية، مما يعني انحساراً دائماً للنفوذ الأوروبي في القطب الشمالي، وتصدعاً قد لا يجبر في جدار التحالف الغربي.